مجلة جامعة عمران **04** (2024) ص 075

الأطمـــاع السعودية والإماراتية فـــي اليمـــن

يحيى أحمد النعماني*

قسم القانون والنظم السياسية، أكاديمية الشرطة، اليمن

الملخص

تقع اليمن في موقع استراتيجي، وتمتلك ثروات ضخة ذات مصادر متعددة، وهو ما جعلها محطة لمطامع كل الدول الاستعمارية، ونظراً لغياب مشروع الدولة المستقلة عن هيمنة تلك الدول، فإن موقع اليمن الجغرافي الاستراتيجي جعل منها ساحة صراع محلي ودولي ، وجعل من الجهة المسيطرة لاعباً أساسياً في المنطقة، وأعطاها القدرة لتتحكم بمدخل أحد أهم المعابر المائية في العالم. مما جعل القوى الإقليمية تسعى بكل جهدها إلى أن تجعل لها موطئ قدم في اليمن سواءً بدوافع ذاتية أو دولية لتحقيق أهداف تلك الدول. وعليه فقد هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس: ماهي أسباب المطامع السعودية والإماراتية في اليمن؟ وماهي وسائل اليمن في مواجهة تلك الأطماع؟ لذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزئين، الأول بيان ماهية أطماع السعودية والإمارات ومنطلقاتهما، والثاني بيان أسباب تلك الأطماع ووسائل المواجهة، ثم اختتم البحث بعرض أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات الاستدلالية: الأهمية الجيوسياسية لليمن، السعودية والإمارات، مضيق باب المندب.

Abstract: Yemen is located in a strategic location and possesses abundant wealth from multiple sources, which made it a destination for the ambitions of all colonial countries. Given the absence of the project of an independent state from the hegemony of those countries, its strategic geographical location made it an arena of local and international conflict, and made the controlling party a major player in the region. This gave it the ability to control the entrance to one of the most important water crossings in the world. Which made the regional powers strive with all their efforts to gain a foothold in Yemen, whether for internal or international motives, to achieve the goals of those countries. Accordingly, the aim of the study is to answer a main question: What are the reasons for Saudi and Emirati ambitions in Yemen? What are Yemen's means of confronting these ambitions?

Therefore, this study was divided into two parts, the first to explain the nature of the ambitions of Saudi Arabia and the Emirates and their starting points, and the second to explain the reasons for those ambitions and the means of confrontation, and the research concluded by presenting the most important results and recommendations.

المقدمة

إن موقع الدولة الجيوسياسي يؤثر بصورة كبيرة في مكانتها وفي صورتها في الواقع المحيط بها، فإما أن يضعها في قلب الأحداث، فتأخذ حيزاً كبيراً من سياسات القوى الأخرى وحساباتها، وإما أن يجعلها على هامش الأحداث والتفاعلات الدولية ، بعيداً عن مسرح الصراعات والاهتمامات الدولية.

فاليمن تقع بين دائرتي عرض(19–12) شمالاً وبين خطي طول(54 و 41) شرقاً، أي ضمن المنطقة المدارية، وتبلغ مساحتها(527,970) كم^2 على الطرف الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية، تحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الغرب البحر الأحمر. أي إن موقع اليمن البحري يتكون من جبهتين مائيتين، بالإضافة الى تحكمه بمضيق باب المندب، أحد المضائق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر المتحكم بطرق التجارة بين الشرق والغرب، حيث يمر عبره ما يقارب (4,8 مليون) برميل نفط يومياً، أي بما نسبته 5% من الطلب العالمي على النفط.

*Email: yahiaAlnomany@gmail.com

©Amran University Publishing

لذا حرصت الدول الاستعمارية في الماضي والحاضر – وستستمر في المستقبل – على أن يكون لها وجوداً في هذا الموقع الاستراتيجي المهم من العالم لحماية مصالحها ومصالح حلفائها، وتأمين خطوط الملاحة الدولية الرابطة بين شرق العالم وغربه.

مشكلة الدراسة: مما لا شك فيه بأن كل دولة تسعى في سياستها الخارجية سلماً وحرباً إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإن كان ذلك على حساب مصالح جيرانها، وعليه فإن كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تنطلقان في سياستيهما الخارجية وفقاً لمصالحها في الإقليم عامة، حتى وإن كان تحقيق تلك المصالح على حساب جيرانهما، وبناء على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في تساؤلين هما:

س– ماهي أسباب المطامع السعودية والإماراتية في الجمهورية اليمنية؟

س– ماهي وسائل الجمهورية اليمنية في مواجهة تلك الأطماع؟

أهمية الدراسة: تتجسد أهمية الدراسة في كونها دراسة تتطرق إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء أطماع السعودية والإمارات في الجمهورية اليمنية خلال فترة العدوان على اليمن ،أي خلال الفترة من 2015 وحتى اللحظة الراهنة، مع لمحة تاريخية عن تلك المطامع. كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في إمكانية إفادة متخذ القرار من نتائج الدراسة وتوصياتها في خلال اختيار الوسائل الناجحة في صد تلك الأطماع ومواجهتها.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد مطامع السعودية والإمارات في اليمن، ومبررات تلك المطامع خلال فترة العدوان على اليمن.
- مدى إمكانية تلك القوى في تحقيق تلك المطامع.
- وسائل الجمهورية اليمنية في صد مطامع تلك القوى.
- بيان أثر تلاحم الجبهة الداخلية في مواجهة تلك الأطماع.

فرضية الدراسة: تقوم فرضية الدراسة على التأكد من الآتي:

- الموقع الاستراتيجي لموقع الجمهورية اليمنية سبب رئيس لأطماع الطامعين فيها.
- الوضع الهش للبنية التحتية في اليمن اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً وسياسياً ، أتاح الفرصة لتلك القوى وفتح شهيتها لتحقيق مطامعها.
- الصراع الإقليمي – ومن ورائه الدولي – هدفه التحكم في الممرات التجارية المائية، ولعلَّه الباعث الأساسي لتلك الأطماع.

الدراسات السابقة

دراسة غريب (2020م)، الأزمة اليمنية دراسة تحليلية: هدفت هذه الدراسة. إلى التعرف على أسباب الأزمة اليمنية وطرق إدارتها من قبل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، والتعرف على السيناريوهات المستقبلية للأزمة اليمنية، وتوصلت الدراسة بأن جانباً أساسياً من أسباب تصعيد الأزمة اليمنية جاء لعوامل وأسباب إقليمية، تأتي في مقدمتها التدخلات السعودية والإماراتية ضمن إطار التحالف العربي، ومن ثم الخلافات التي نشبت بين الدولتين، حيث ذهبت الإمارات إلى تحقيق مصالحها في السواحل اليمنية، وذهبت السعودية إلى تحقيق مصالحها في المناطق الشرقية للجمهورية اليمنية.

دراسة الشرفي (2020م)، بعنوان الحرب على اليمن وتأثيرها على مستقبل الوحدة اليمنية: هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار المترتبة على هذه الحرب في مستقبل الوحدة اليمنية، ودور التدخلات الخارجية على أمن اليمن و استقراره ووحدته، وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز أهداف الإمارات في اليمن هو توسيع نفوذها جغرافياً في عموم الجنوب اليمني تقريباً من شواطئ محافظة المهرة شرقاً وحتى شواطئ المخاء على البحر الأحمر غرباً، مروراً بجزيرة سقطرى أي على نحو 2000 كيلومتر من الساحل اليمني، وأن أبرز أهداف السعودية في تدخلها في الشأن اليمني هو إضعاف القدرة العسكرية اليمنية، وشل فاعليتها إلى أبعد حد، إضافة إلى سعي الرياض لإنشاء ميناء نفطي لها في المهرة على ساحل البحر العربي ومد إنبوب نفطي لها عبره، وتقسيم اليمن إلى دويلات وسلاطين يسهل التلاعب بتكويناته الفاعلة حتى إعادة تشكيل حليف جديد قوي على الأرض يكون تابعاً وليس شريكاً.

دراسة ساحلي (2020م)، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن: هدفت الدراسة إلى التعرف على مضاعفات التدخلات الإقليمية والدولية وتأثيرات في الأزمة اليمنية، وعلى وجه الخصوص التدخلات الإقليمية السعودية والإماراتية والتدخلات الدولية لأمريكا والإتحاد الأوروبي والروسي، وتوصلت الدراسة إلى أن الإمارات قامت بتشكيل ميليشيات محلية تشرف على تدريبها وتزويدها بالسلاح، وتطلق عليها مسميات مناطقيه مثل النخبة الشبوانية والنخبة الحضرمية والأحزمة الأمنية في عدن والضالع وأبين، وهذه سيعقد أي تسوية بعد الحرب بينما تسعى السعودية إلى فرض نفوذها، من خلال قواتها العسكرية مباشرة أو عن طريق دعم حكومة هادي.

دراسة الطويل وآخرون(2021م)، عنوان لعبة الإمارات في اليمن: هدفت الدراسة إلى توضيح إشكالية الإمارات في اليمن وتدخلها فيه، فاليمن بات يمثل ساحة الاختبار الأولى والأوسع للنفوذ الإماراتي الجديد الذي ظهر مشوهاً؛ نتيجة عجزه في إحداث تطورات تنموية تعود بالنفع على سكان المناطق الخاضعة له، فضلاً عن الصدام المستمر مع السلطات الشرعية، وتشجيع الجماعات الخارجة عن الدولة، الأمر الذي يدفع إلى توقع زوال الوجود الإماراتي في اليمن. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإمارات استخدمت المظلة السعودية في وجودها في اليمن في إطارين مهمين: الأول سهولة تحركها في اليمن، والثاني تلقي السعودية اللوم نتيجة أفعال ترتكبها الإمارات مثل السجون السرية والتعذيب، والدفع نحو الانفصال، وتزايد الأزمات الإنسانية، وفشل الحكومة الشرعية في إدارة المناطق المحررة.

منهج الدراسة: اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج التاريخي؛ لدراسة تلك المطامع ومعرفة المنطلقات الجيوسياسية والاقتصادية لكل من السعودية والإمارات، كما اعتمد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ممارسة تلك القوى الإقليمية في الساحة اليمنية وتحليلها من جانب، والإفادة من الدراسات والكتب المنشورة عنها من جانب آخر.

محتويات الدراسة: احتوت الدراسة على جزئين:

الجزء الأول: ماهيه أطماع السعودية والإمارات ومنطلقاتها.

والجزء الثاني: أسباب الأطماع الإقليمية ووسائل المواجهة.

ثم عرض النتائج والتوصيات، وقائمة بمراجع الدراسة.

ماهيه أطماع القوى السعودية والإمارات ومنطلقاتهما

تمهيد: تتمتع الجمهورية اليمنية بموقع استراتيجي مهم على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، كما تطل على بحر العرب والمحيط الهندي من جهة الجنوب، مما جعلها محط أنظار القوى العالمية المتنافسة على الطريق البحري الممتد من أعالي البحر الأحمر شمالاً حتى مضيق باب المندب وخليج عدن جنوباً، حيث تشرف موانئها وجزرها على أهم طريق ملاحي منذ القدم حتى يومنا هذا، لذا خُطط لاحتلالها عسكرياً، أو في أقل الأحوال فرض الحماية عليها كما حدث مع جزيرة سقطرى أثناء فرض الحماية عليها من قبل بريطانيا (الحميري ،2015م)

ولوقوع اليمن في الزاوية الجنوبية للعالم العربي والأسيوي وإطلالها على المحيط الهندي وشرق إفريقيا بعدٌ استراتيجيٌ مهمٌ لكل القوى الإقليمية في المنطقة؛ إذ تتمتع بإطلالة بحرية واسعة تمتد نحو 2500 كم، بدءاً من الحدود العمانية ومروراً ببحر العرب، وصولاً إلى خليج عدن وباب المندب وانتهاء عند خط الحدود مع المملكة العربية السعودية على البحر الأحمر، بالإضافة إلى شواطئ جزيرتي سقطرى وكمران التي يبلغ طولها (408كيلومتر) (العزي ،2016م)، كما أن لليمن حدوداً برية مشتركة مع السعودية تصل إلى نحو 2000كم، وحدوداً مشتركة مع سلطنة عمان تصل إلى 288كم .

وتتحكم اليمن جغرافياً بالممر الملاحي لمضيق باب المندب الذي يعد أهم المضايق البحرية في العالم، حيث تعبر منه يومياً مئات السفن المحملة بالنفط والبضائع المختلفة، قادمة من موانئ الشرق الأقصى والهند والخليج العربي وشرق إفريقيا، قاصدة موانئ البحر الأحمر ثم تمر عبر قناة السويس المصرية إلى الموانئ المختلفة على البحر الأبيض المتوسط، وموانئ جنوب أوروبا وشمالها وصولاً – عبر مضيق جبل طارق والمحيط الأطلسي – إلى موانئ الأمريكيتين (الشمالية والجنوبية).

إن بين اليمن وموقعها البحري ارتباطاً سرمدياً لا مفر منه ولا غنى لأحدهما عن الآخر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، كما أن الجغرافيا هي العامل الدائم في صنع التاريخ؛ فاليمن بهيمنتها على أهم ممرات الملاحة الدولية من خلال بوابتها الجنوبية المتمثلة في مضيق باب المندب التي تحوي ضفته الغربية قواعد أمريكية وفرنسية وإسرائيلية وإيرانية، تحتل موقعاً فريداً في العالم؛ ذلك أن لجزرها المنتشرة في عموم البحر الأحمر والبحر العربي أهمية استراتيجية سياسية وعسكرية واقتصادية.

وتأتي أهمية الموقع البحري اليمني من أهمية الممر المائي المتمثل في البحر الأحمر الذي يصل الشرق بالغرب، وهو بذلك يصل قارات آسيا وإفريقيا بطريقة مباشرة، وأوروبا والأمريكيتين وأستراليا بطرق غير مباشرة، كما يصل ثلاثة بحار ببعضها : هي المحيط الهندي والبحر العربي والبحر المتوسط، ومن ورائه المحيط الأطلسي، وهو من الناحية الاقتصادية يقع أو يربط بين أكبر منتجي النفط ومعظم مستهلكيه، كما أن مضيق باب المندب يشكل مع قناة السويس جسراً يربط ثلاثة أرباع سكان العالم (الدهان ،2010م).

ماهيه أطماع السعودية والإمارات

إن السعودية والإمارات هي من القوى الفاعلة في المنطقة التي لها أطماع وطموحات سياسية واقتصادية وعسكرية في السيطرة وتولي مقاليد الأمور وزمامها فيها؛ إذ إن السيطرة على باب المندب والموانئ اليمنية على بحر العرب يعد هدفاً مركزياً ضمن معطيات تلك القوى وتحركاتها على الأرض اليمنية.

فالسعودية مثلاً ظلت تسعى منذ زمن ليس بالقصير لضمان وصولها إلى الشواطئ اليمنية على بحر العرب؛ من أجل تصدير نفطها عبرها، الأمر الذي يجنبها المرور عبر مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران (**الدهان، 2010م**).

كذلك الإمارات فإنها تسعى جاهدة لأن يكون لها وجود في الجمهورية اليمنية لتحقيق هدفين رئيسين: الهدف الأول إيجاد منفذ على البحر العربي لتصدير نفطها عبره، والفكاك من كابوس الجار الإيراني المسيطر على مضيق هرمز، والتفلت من هاجس عبء المواجهة مع ذلك الجار القوي المحتل لجزرها الثلاث (أبي موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى)، والهدف الثاني هو تعطيل الملاحة والحركة البحرية في جميع موانئ الجمهورية اليمنية لا سيما ميناء عدن؛ إذْ تعتقد أن تشغيل هذا الميناء فيه إماته كاملة لموانئ دبي عامة وميناء (أبوعلي) على وجه الخصوص.

كل ذلك أدى الى ازدحام مياه البحر الأحمر بالقواعد العسكرية والتجارية، التي تمثل السواحل العربية حوالي90% من إجمالي سواحله؛ كون أغلبية الدول التي تطل عليه عربية وهي: مصر، والأردن، والسعودية، واليمن، والصومال، وجيبوتي، والسودان، كما أن العنصر العربي يمثل الأغلبية من سكان إرتيريا، وليس هناك دولة غير عربية على البحر الأحمر سوى إسرائيل (**محمد ، 2020م**)، ويعد باب المندب مفتاح البحر الأحمر الجنوبي، وعرضه عشرون ميلاً، وتقسمه جزيرة ميون اليمنية الى ممرين، ويعد الممر الغربي المنفذ الصالح للملاحة، ويمثل أنموذجاً واضحاً لالتقاء الأمن الإقليمي وتشابكه مع العالمي (**محمد ،2020م**).

البداية التاريخية للأطماع السعودية والإمارتية

البداية التاريخية للأطماع السعودية: تتعامل المملكة العربية السعودية مع اليمن بوصفه عمقاً جنوبياً لها ولأمنها ومصالحها، وبناء على ذلك كان تدخل السعودية مستمراً عبر التاريخ اليمني المعاصر في الشأن اليمني، فعندما اندلعت الثورة على حكم الإمام أحمد حميد الدين في السادس والعشرين من سبتمبر 1962م، وقفت السعودية في مواجهة الثورة التي رأت فيها توسعاً للمد القومي الناصري، واحتمالا لتأسيس جمهورية ثورية مناهضة على حدودها الجنوبية، وطوال الحرب الأهلية التي استمرت مدة ثمان سنوات، دعمت السعودية القوات الموالية للإمام في مواجهتها مع الثوار، حتى انتهت الحرب بهزيمة الإمام وتأسيس الجمهورية العربية اليمنية (**المحطوري ،2012م**).

بعد ذلك سعت السعودية لاحتواء الجمهورية الجديدة، وتعاملت معها بوصفها دولة عازلة بينها وبين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في اليمن الجنوبي، التي استقلت عن بريطانيا عام 1967م وأعلنت نفسها دولة اشتراكية، فنظرت إليها المملكة بعدها أكثر تهديداً وخطراً على أمنها القومي، وسعت المملكة العربية السعودية لإجهاض أي محاولات لتوحيد شطري اليمن باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى وصول الحكم الاشتراكي في الجنوب إلى مواقع الحكم في كامل اليمن، كما سعت إلى تنحية كل من حمل الاتجاه الوحدوي، وعندما برز الرئيس الحمدي رأت بأنه يسعى إلى تقليل النفوذ السعودي في اليمن وإقامة الوحدة مع اليمن الجنوبي، فتم إغتياله في الحادي عشر من اكتوبر 1977م قبل يومين من موعد زيارته إلى عدن كأول زيارة من نوعها لرئيس من اليمن الشمالي، واتجهت جُل الاتهامات نحو وجود دور سعودي في حادثة الإغتيال عن طريق حليفهم الشيخ عبدالله الأحمر (**غريب ،2020م**).

وبعد وصول صالح إلى السلطة عام 1978م تحالفت السعودية معه في إطار المواجهة مع اليمن الجنوبي، وبعد الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب عام 1990م تصاعدت الخلافات بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية، وتحديداً إثر الخلاف بسبب الموقف من احتلال العراق للكويت، وحرب الخليج التي شنتها أمريكا على العراق، حيث كان صالح يرى بأن وجود عراق ضعيف يعني هيمنة السعودية على المنطقة العربية، وشبه الجزيرة العربية، وبالتالي سيكون هناك مزيد من التدخل في شؤون اليمن، ومن ثم نشبت حرب الانفصال عام 1994م التي انحازت فيها السعودية إلى جانب الحزب الاشتراكي بقيادة علي سالم البيض، وقدمت له دعماً مادياً وسياسياً، ولم تتحسن العلاقة بين السعودية واليمن إلاّ عام 2000م، عندما وقعت معاهدة جدة بين الدولتين التي تم بموجبها ترسيم الحدود النهائية بينهما **(أبو زيد ،2012م)**.

ومع اندلاع حروب صعدة عام 2004م بين أنصار الله والحكومة دخلت التدخلات السعودية في اليمن مرحلة جديدة، وذلك بتدخل السعودية عسكرياً عام 2009م، وقيامها بتوجيه ضربات جوية ومدفعية على مواقع الحوثيين في صعدة إلى جانب الرئيس صالح، كذلك مع انطلاق ثورات الربيع العربي عام 2011م بدأت المملكة العربية السعودية تسعى لاحتواء هذه الثورات؛ خوفاً من انتقال المد الثوري إلى الداخل السعودي، وكانت الاستجابة بداية عبر دعمها لحليفها الرئيس صالح الذي توج بتوقيع المبادرة الخليجية التي قادت إلى خروج صالح من السلطة وتسليمها لنائبه هادي **(غريب ،2020م)**.

بعد دخول الحوثيين صنعاء في سبتمبر 2014م، ومن ثم قيامهم بإعلان حل البرلمان وتمكين اللجنة الثورية من قيادة البلاد، وفرار هادي من صنعاء وإلغاء اتفاق السلم والشراكة، أعلنت السعودية عن تشكيل تحالف عسكري عربي يضم دول مجلس التعاون الخليجي عدا سلطنة عمان، بالإضافة إلى الأردن والمغرب ومصر والسودان حملت العملية اسم عاصفة الحزم وأعلن أن هدفها هو إعادة الشرعية إلى الحكم **(صالح، 2016م)**.

وبعد مرور ثمانية أعوام من عاصفة الحزم التي أعلنت السعودية عنها في مارس 2015م ونظراً لعدم تحقق شيء من أهدافها، وبعد تكرر الهجمات على المدن الجنوبية الغربية من الحدود السعودية وعلى مطاراتها ومنشآتها النفطية، التي كان أشدها هجوم الطائرات المسيرة الحوثية على شركة أرامكو في منطقة بقيق شرق السعودية في سبتمبر 2019م **(صالح، 2016م)**، فتحت السعودية حوارات ظاهرة ومستترة مع حركة أنصار الله لكي تحفظ ماتبقى من ماء وجهها أمام حلفائها الدوليين.

وللسعودية أطماع في محافظة المهرة، وقد اتضح ذلك عند دخولها المحافظة في نوفمبر 2017م، بفرض سيطرتها على مطارها وموانئها ومنافذها الحدودية مع عمان، بل إنها شرعت في بناء خمس قواعد عسكرية فيها، وكان الهدف المعلن هو ضمان ضبط الحدود مع عمان، في حين أن الوجود السعودي لم يكن بمعزل عن مصالح متمثلة في التخطيط لبناء خط أنابيب نفط يمر عبر المحافظة باتجاه بحر العرب، وبما يضمن تجنب مرور صادرات النفط السعودية عبر مضيق هرمز الخاضع للتهديدات الإيرانية.

البداية التاريخية للأطماع الإماراتية: لم تكن هناك أطماع إماراتية في اليمن إلا مع قيام دولة الوحدة؛ بسبب خوفها من تشغيل موانئها في السواحل الجنوبية والغربية، وبالتالي القضاء على الحركة التجارية التي تميزت بها في الآونة الأخيرة لا سيما في ميناء جبل علي بدبي.

لذلك شاركت الإمارات مع التحالف بفاعلية بوصفها عضواً فاعلاً في عاصفة الحزم، بلْ عضواً رئيساً في التحالف العسكري الذي تقوده السعودية، على أن الأهداف الإماراتية من المشاركة لم تنحصر في إعادة الحكومة الشرعية، وإنما كان لها أهداف أساسية خاصة بها، في مقدمتها السيطرة على الموانئ اليمنية التي تقع على مواقع استراتيجية غاية في الأهمية بالنسبة لحركة التجارة العالمية، وكانت الإمارات حريصة على إدارة ميناء عدن عبر شركة موانىء دبي العالمية بعدما كانت الحكومة اليمنية قد أنهت وجود الشركة في الميناء عام 2012م **(غريب، 2020م)**.

وتمتلك الإمارات وجوداً عسكرياً في منطقة القرن الأفريقي، حيث افتتحت قاعدتها في عصب إرتيريا عام 2015م، وقاعدة بربرة في الصومال التي افتتحتها عام 2017م، ثم حرصت على إكمال هذا الحضور على الضفة المقابلة من باب المندب وخليج عدن.

لقد تمثلت المطامع الإماراتية بجنوب اليمن في السيطرة على ميناء عدن والجزر اليمنية ومضيق باب المندب ومناطق النفط والغاز في شبوة ومأرب، وبغرض ضمان مصالحها قامت الإمارات بتشكيل الحزام الأمني في مارس 2016م، وأوكلت إليه مهمة تأمين عدن ومحيطها، وسارت على النهج ذاته في حضرموت وتعز وشبوة، فقامت بتأليف كتائب نخبه تابعة لها، ورفضت مراراً ضم هذه التشكيلات إلى الجيش الوطني، بل إنها فتحت معسكرات تدريب بعيداً عن أنظار الحكومة الشرعية والجيش الوطني **(بهاء الدين، 2019م)**.

وفي الحادي عشر من مايو عام 2017م أقدمت الإمارات على خطوة أبعد تمثلت في تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي ذي النزعة الانفصالية، الذي تم تشكيله من مسؤولين سابقين في الحكومة الشرعية **(الشاعري، 2019م)**، وسرعان ما أصبح المجلس يمثل دولة داخل الدولة، ويعمل كسلطة موازية وبديلة للحكومة الشرعية. وفي العام 2019م اندلعت اشتباكات مسلحة بين قوات الحزام الأمني والقوات التابعة للحكومة، وتدخل الطيران الحربي الإماراتي الذي قصف موقعاً للجيش الوطني عند نقطة العلم على مدخل مدينة عدن، وبالتالي كان للإمارات ومصالحها التي تجسدت في دعم المجلس الانتقالي الجنوبي دور كبير في إضعاف الحكومة الشرعية، واستطاعت من خلال هذه العمليات تحقيق مصالحها في تأمين السيطرة على المرافئ الكبرى في الجنوب وعلى محطات الغاز وحقول النفط.

ويشار إلى أن هناك أطماعاً إماراتية للسيطرة على جزيرة سقطرى؛ بغرض استغلال الموانئ وإقامة قاعدة عسكرية فيها، وهو ما وجدت طريقها إليه عبر المجلس الانتقالي الجنوبي الذي سيطر فعلاً على المحافظة في العشرين من يوليو 2020م، بعد إخراج محافظ المحافظة المعين من قبل الشرعية رمزي محروس.

تحديد أطماع السعودية والإمارات في اليمن

مما لا شك فيه أن كل دولة من دول العالم تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق أهدافها وأطماعها السياسية والاستراتيجية، ولكي نفهم سياسة أي قوة إقليمية في محيطها لابد أولاً من دراسة أهدافها وأطماعها التي تسعى إلى تحقيقها إقليمياً، وما تفعله من تسخير كل إمكاناتها لتحقيق تلك الأهداف والأطماع، وعليه فسنتناول في هذا الفرع أطماع كل من السعودية والإمارات في الجمهورية اليمنية وذلك على النحو الآتي:

أطماع المملكة العربية السعودية

تتمحور الأطماع السعودية في اليمن فيما يأتي:

أ. استمرار السيطرة السعودية على المشهد السياسي اليمني عبر دعمها المالي لشبكة من القيادات القبلية والدينية والسياسية، حيث بدأ نفوذها يتضاءل منذ العام 2011م، بعد أن تحول بعض من حلفائها إلى قطر وإيران عقب انتفاضة الربيع العربي **(ساحلي، 2020م)**.

ب. إضعاف القدرة العسكرية اليمنية تسليحاً وبنية عسكرية تحتية وقوة عسكرية نظامية، وشل فاعليتها إلى أبعد حد، بل إن من أهم أطماعها إضعاف قدرة الدولة العسكرية النظامية والحد من قدرات أسلحتها الثقيلة؛ نظراً لما عانته مؤخراً من خطر الصواريخ البالستية التي تؤرق السعودي حاكماً ومحكوماً في العمق السعودي، وليس على الحدود فقط، لذا فإنها عملت حتى على إضعاف القوات الشرعية التي شكلتها لمواجهة الجيش واللجان الشعبية بقيادة أنصار الله لاسيما الموجودة في حضرموت والمهرة لصالح المليشيات المدعومة من الإمارات، وعدها عبر وسائل إعلامها أنها احتلال شمالي للجنوب **(المشرقي، 2020م)**.

ج. إنشاء ميناء نفطي في المهرة على ساحل البحر العربي، وهو الحلم الذي ظل يراود السعودية للتنفس جنوباً على المحيط الهندي دون قلق من تهديدات إيران حول مضيق هرمز. ولتحقيق ذلك دفعت السعودية بقوة عسكرية خاصة تابعة لها، كما قامت بحملة تجنيس سعودية بين قبائل المهرة تشبه حملة تجنيس الإمارات لسكان جزيرة سقطرى.

د. منع نشوء دولة يمنية قوية منافسة إقليمياً في المنطقة. بل والعمل على تقسيم اليمن إلى دويلات وسلطنات يسهل التلاعب بتكويناته الفاعلة، بما يضمن لها تشكيل حليف جديد قوي على الأرض تابع وليس شريكاً **(الشرفي، 2020م)**.

الأطماع الإماراتية: لقد بدأت الأطماع الإماراتية في الجمهورية اليمنية تتضح بجلاء منذ توقيع اتفاقية تأجير ميناء عدن لصالح شركة موانئ دبي في العالم 2008م، لمدة خمسة وعشرين عاماً قابلة للتجديد لمدة عشر سنوات أخرى، حيث كانت تلك الاتفاقية بمنزلة تنازل عن نشاط ميناء عدن لصالح ميناء جبل علي الإماراتي الذي أصبح محطة مهمة في الخطوط التجارية الدولية **(الأحمدي، 2020م)** وبالتالي تراجع دور ميناء عدن الذي كان يصنف سابقاً بأنه ثاني أهم موانئ العالم بعد ميناء نيويورك فيما يخص تزويد السفن بالوقود.

وقد دفع إلغاء هذه الاتفاقية في عهد حكومة الوفاق التي أفرزتها الثورة السلمية في اليمن 2011م الإمارات إلى الدخول مع السعودية في تحالفها المعروف بعاصفة الحزم، والاشتراك عسكرياً لتحقيق أطماعها المتمثلة في الآتي:

أ. توسيع نفوذ أبو ظبي جغرافياً في عموم الجنوب اليمني تقريباً، وحتى الجنوب الغربي وبالذات العواصم والموانئ والجزر. وهذا يعني أن الهدف الإماراتي من هذه الحرب له مغزى اقتصادي يرتكز على اقتصاد المناطق الحرة واستثمار شركات الموانئ والسيطرة على ما يقارب 2000 كم من الساحل اليمني.

ب. فرض الأجندات الإمارتية على الواقع اليمني واستيلائها على أهم الجزر اليمنية، وعلى رأسها جزيرة سقطرى وجزيرة ميون؛ بغرض إقامة قواعد عسكرية فيها، وهو ما وجدت طريقها إليه عبر المجلس الانتقالي الجنوبي الذي سيطر على المحافظة في عشرين يونيو 2020م.

ج.تفتيت مناطق الجمهورية اليمنية وتشكيل دويلات جنوبية بناء على الهوية الفرعية التي غذتها الإمارات بالتشكيلات شبه العسكرية خارج الدولة، وشراء الولاءات القبلية والعسكرية، ومن هذه التشكيلات الأحزمة الأمنية أو النخبة في كل من حضرموت وشبوة والمهرة ولحج وسقطرى والضالع **(الشرفي، 2020م)**، وألوية حراس الجمهورية بقيادة طارق صالح وقوات المقاومة التهامية.

د. دعم المجلس الانتقالي الجنوبي التي شكلته الإمارات في مايو 2017م المطالب باستقلال الجنوب بحيث يصير القوة الضاربة لـ (أبوظبي) في جنوب اليمن ويصبح كياناً موازياً لمؤسسات الحكومة الشرعية العسكرية**(ناجي، 2019م)**.

وبالفعل تحقق لها ذلك المطمع، حيث صار المجلس الانتقالي هو الكيان الأقوى على الأرض في مدن الساحل الجنوبي؛ إذ أصبحت المعسكرات التابعة والمواليه له تضم قرابة 90 الف جندي **(ساحلي، 2020م)**.

وقد خاضت القوات الموالية لدولة الإمارات جولتين من المواجهات المسلحة ضد القوات الحكومية في عدن، الأولى في يناير 2018م عندما نشب الصراع بين قوات المجلس الانتقالي من جهة وألوية الحماية الرئاسية الحكومية من جهة أخرى، و الثانية في أغسطس 2019م عندما أعلن المجلس الانتقالي النفير العام والزحف إلى القصر الرئاسي في عدن، وقد اتهمت الحكومة اليمنية دولة الإمارات بتنفيذ انقلاب عسكري في الجنوب شبيه بالانقلاب الحوثي، وفي اليوم الرابع من المواجهات تدخلت السعودية وسحبت وزير الداخلية أحمد الميسري الذي كان يقود المواجهات ضد الانتقالي، مما أدى إلى سيطرة الانتقالي على عدن **(مطهر، 2022م)**، لاسيما بعد قصف الطيران الإماراتي قوات الجيش الوطني عندما كانت على مشارف عدن لاستعادة المدينة.

منطلقات السعودية والإمارات لتحقيق أطماعها

لقد أخضع علماء العلاقات الدولية ظاهرة ممارسة الدولة لدور خارجي للبحث والتحليل في إطار ما أصبح يعرف بنظرية الدور في العلاقات الدولية.

ووفقاً لمقولات تلك النظرية، فإن ممارسة أي دولة لدور معين خارج حدودها سواءً كان دوراً إقليمياً أو دولياً لا بد أن يراعي ثلاثة شروط رئيسة **(الموسوعة، 2019م)** وهي:

1. إدراك صانع القرار في تلك الدولة الراغبة في القيام بدور إقليمي في محيطها الجغرافي لإمكانات دولته وقدراتها المشتملة على عناصر ذاتية، منها الموقع الجغرافي لدولته وعدد السكان والموارد الطبيعية، وعناصر مكتسبة متمثلة في القدرات الاقتصادية ، والعسكرية ، والمهارات البشرية والمستوى الاقتصادي، ومعدلات النمو الاقتصادي، وكذلك الاستقرار الداخلي ، ودرجة الاندماج والاستقرار الوطني. ويأتي على رأس تلك العناصر موقع دولته الحقيقي في خارطة موازين القوى الإقليمية والدولية.

2. قدرة صانع القرار على تحديد وضبط أهداف سياسة دولته الخارجية ومنطلقاتها، ومدى توافقها مع إمكاناتها وموقعها الإقليمي والدولي، وغاية توجهها السياسي إزاء محيطها الخارجي.

3. إدراك متخذ القرار في تلك الدولة حجم التغييرات التي يحتمل أن تحدثها ممارسة دولته للدور الإقليمي أو الدولي وعواقب تلك الممارسة، واتخاذ ما يلزم إزاء أي تداعيات قد تؤثر سلباً في مصالح دولته **(السياغي، 2018م)**.

وعليه سنناقش المنطلقات الذاتية لكل من السعودية والإمارات، ثم المنطلقات الدولية الدافعة لهما على لعب ذلك الدور وذلك على النحو الآتي:

المنطلقات والعوامل الذاتية

منطلقات الدور السعودي: تنطلق المملكة العربية السعودية في محاولتها للعب دور خارجي إزاء محيطها الإقليمي من تصورات صانع القرار فيها بأن الإطار العام لتوجه سياسته الخارجية يبنى على العوامل والمحددات الآتية:

أ. طبيعة الأفكار والمعتقدات السياسية والدينية التي يعتنقها صناع القرار في المملكة العربية السعودية المتمثل في إحياء التوحيد كهدف رئيس لها في محيطها العربي والإسلامي؛ فهذا المحيط ومنذ قيام الدولة السعودية قبل مائة عام تقريباً يعيش انتكاسات عدة على المستويات السياسية والاجتماعية، ولذا كان لزاماً على الدولة السعودية التي قامت على أسس فكرية ومعتقدات مذهبية مواجهة ذلك الواقع وتطهيره من الشركيات التي كانت سائدة في أوساطه. وعليه فإن المذهب الوهابي الذي ارتكزت عليه المملكة هو المذهب الذي يجب أن يسود العالم الإسلامي أجمع؛ لأنه يمثل في نظر المملكة الفرقة الناجية، وأن من خالفه ضال ويجب هدايته وإرجاعه إلى منهج التوحيد، وبالتالي يرى صانع القرار في السعودية أنه صاحب رسالة يجب أن تؤدي عبر ممارسة دولته لدور إقليمي مؤثر بل قيادي أيضاً.

ب. يرى صانع القرار في المملكة العربية السعودية أن لدى دولته من الموارد الاقتصادية ما يمكنها من لعب دور قيادي في المنطقة، وأن عليها توجيه تلك الموارد الاقتصادية نحو تعزيز الدور الخارجي للمملكة.

ج.يرى صانع القرار السعودي أن علاقة دولته مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً علاقة تؤهلها للعب دور إقليمي قيادي في المنطقة. على الرغم من أن هناك من يرى في تلك العلاقة تبعية، بل إنه يرى أن العلاقة الأمريكية السعودية تحتل فيها السعودية دور الوكيل الإقليمي لأمريكا في المنطقة لا أكثر. **(السياغي، 2018م).**

منطلقات الدور الإماراتي

أ. يرى صانع القرار الإماراتي أن دولته أصبحت أنموذجاً تنموياً متميزاً ومتفرداً في المنطقة، مما يؤهلها لأن تلعب دوراً قيادياً إقليمياً في محيطها؛ كونها النموذج التنموي الأفضل على الإطلاق في المنطقة. لذا وجب على صانع القرار الإماراتي استثمار ذلك التفوق، من خلال سياسة توسعه في المحيط الإقليمي الحيوي لدولته.

ب. يرى صانع القرار الإماراتي أن لدى دولته من الموارد الاقتصادية ما يؤهلها للعب دور إقليمي، وكل ما على صانع القرار هو توجيه تلك الموارد لخدمة السياسة الخارجية لدولته .

ج. كذلك يرى صانع القرار الإماراتي أن في علاقاته الخارجية مع الغرب عموماً والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص ما يؤهلها للعب الدور الإقليمي الذي يحسّن من علاقتها مع حليف الحليف إسرائيل، التي طبعت العلاقة معها رسمياً في أغسطس 2020م، وجرى تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين رسمياً في العام نفسه.

كما أن هناك من يرى بأن الدور الإماراتي في المنطقة كالدور السعودي (دور الوكيل لأمريكا) بل إنه أكثر من ذلك أي دور الوكيل لإسرائيل، لا سيما بعد التطبيع معها، حيث ترى السياسة الخارجية الإسرائيلية أن وجود قاعدة

عسكرية في جزيرة سقطرى وقرب مضيق باب المندب مهم للغاية، من أجل عدم تكرار قدرة العرب على إغلاق مضيق باب المندب في حال اندلاع صراع عربي إسرائيلي مجدداً **(الطويل، 2021م)**.

المنطلقات والعوامل الدولية

يرى كثير من الباحثين أن وراء الأطماع السعودية والإماراتية في الجمهورية اليمنية عوامل دولية، وأن كل فاعل إقليمي في المنطقة يعمل لمصلحته ولمصلحة موكله، وعليه فسنعرض هنا أهم الفاعلين الدوليين مع بيان دورهم في تمكين الفاعلين الإقليميين من لعب هذا الدور وذلك كما يأتي:

منطلقات الولايات المتحدة الامريكية: نظراً لما تتميز به الجمهورية اليمنية من موقع بحري مهم، وتحكمها بمضيق باب المندب الذي يعتبر عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر المتحكم في طرق التجارة بين الشرق والغرب؛ حيث يمر عبره ما يقارب(4,8 مليون) برميل نفط يومياً أي بما نسبته 5% من الطلب العالمي على النفط **(جعشان، 2012م)**. فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ وقت مبكر على أن يكون لها وجود دائم في البحر الأحمر على وجه الخصوص والمنطقة على وجه العموم. وقد برزت أهمية البحر الأحمر في حرب أكتوبر 1973م حينما أغلقت اليمن مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية بالتعاون مع مصر، كما برزت أهميته أيضاً أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991 حيث مر عبره مختلف أنواع العتاد الحربي.

وتنطلق الولايات المتحدة الأمريكية في اهتمامها باليمن عامة ومنفذ باب المندب على وجه الخصوص من منطلقات غايتها تحقيق الأهداف الآتية **(كيطان، 2021م)** :

1. ضمان عدم سيطرة قوة منافسة أو معادلة لها على مضيق باب المندب، وعلى رأس تلك القوى الاتحاد السوفيتي سابقاً والصين الدولة الصاعدة والمنافسة لها حالياً.
2. ضمان توفير الأمن والأمان للكيان الصهيوني حليفها الأول في المنطقة، وعدم تكرار سيناريو 1973م بإغلاقه.
3. ضمان تدفق الموارد النفطية عبر مضيق باب المندب من منطقة الخليج عبر المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر والبحر المتوسط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

فبمجرد انهيار المرحلة الانتقالية في اليمن وقيادة المملكة السعودية عاصفة الحزم وفوز الرئيس ترامب في الانتخابات الرئاسية في 2017م، أصبحت السياسة الأمريكية أكثر دعماً للمجهود الحربي للتحالف، حيث قام ترامب بتسريع عملية الموافقة على مبيعات الأسلحة لتحالف دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الترخيص لبعض أنظمة الأسلحة التي حظرتها إدارة أوباما سابقاً **(ساحلي، وغريب، 2020م)** وتمثلت أشكال الدعم الأمريكي فيما يأتي:

أ. الدعم في مجال التدريب: تستند الجهود الحربية السعودية بشكل غير مباشر إلى مهام التدريب الأمريكية الضخمة التي منها بعثة التدريب العسكري الأمريكية المؤلفة من 200 عنصر، ومقرها الرياض، وتتعامل مع وزارة الدفاع السعودية، وكذلك بعثة برنامج تحديث الحرس الوطني السعودي، التي مهمتها تنظيم الحرس الوطني السعودي وتجهيزه وتدريبه، وكذلك مجموعة المساندة العسكرية لوزارة الداخلية التي مهمتها تطوير الإمكانات اللازمة لضمان أمن البنى التحتية الحيوية، وتوسيع قوات أمن المنشآت وقوات الأمن الخاصة وحرس الحدود.

ب. الدعم في المجال العملياتي: أما في مجال الدعم العملياتي، فقد أقرت إدارة الرئيس ترامب بأن القوات الأمريكية واصلت تقديم المشورة العسكرية والمعلومات والخدمات اللوجستية، وغيرها من عمليات الدعم للقوات الإقليمية التي تحارب التمرد الحوثي في اليمن **(غريب، 2020م)**.

ج. أما في مجال بيع الأسلحة: ففي مايو 2017م صرح الرئيس ترامب بأن السعودية تنوي شراء أسلحة وخدمات ذات صلة بها من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمه(190 مليار دولار) خلال العشر سنوات التالية لولاية أوباما **(مايكل نايتس، 2020م)**.

د. حاولت الاستراتيجية الأمريكية للرئيس ترامب الربط بين الملف الإيراني والملف اليمني، على أساس كبح قدرة طهران على توسيع نفوذها الإقليمي؛ حيث ترى أن في تزويد طهران للحوثيين في اليمن بصواريخ متطورة واستخدامها من قبل الحوثيين في استهداف السفن العسكرية الأمريكية والحليفة التي تعبر المياة قبالة سواحل اليمن احتمال تهيئة طهران نفسها للسيطرة على مضيقين أساسيين للطاقة في المنطقة، هما مضيق هرمز وباب المندب.

مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل إدارة الأزمة اليمنية عبر توكيل الدول الإقليمية بها، دون أي تدخلات مباشرة من قبلها، والاستفادة الأمريكية من استمرار حالة التوتر والصراع في الشرق الأوسط من خلال زيادة مبيعات شركات السلاح الأمريكية لدول الخليج **(غريب، 2022م)** وبما يحقق أطماع ربيبتها إسرائيل في المنطقة عموماً والبحر الأحمر على وجه الخصوص، والمتمثلة في ما يأتي:

1. إخراج البحر الأحمر من البحيرة العربية الى مياه دولية.
2. إنشاء شبكة استخباراتية أمريكية إسرائيلية في البحر الأحمر، وملء العزلة الاقتصادية والدبلوماسية التي فرضت من الدول العربية على إسرائيل بالتحرك جنوباً تجاه دول القرن الإفريقي.
3. إضعاف القوة العربية في البحر الأحمر وتحقيق السيطرة الإسرائيلية على المدخل الجنوبي له، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو بالتحالف مع دول القرن الأفريقي.
4. تأمين حرية الملاحة البحرية الإسرائيلية في البحر الأحمر، وضمان حق المرور في خليج العقبة.
5. توسيع قاعدة إسرائيل في إرتيريا وتأمين وجودها العسكري فيها بما يتيح لها الهجوم على باب المندب في أي وقت **(عبد الله، 2000م)**.

منطلقات روسيا: ترى موسكو الوضع في اليمن بأنه صراع محلي بأبعاد إقليمية، فهي على عكس العديد من الدول الغربية تحافظ على تواصلها مع جميع أطراف الحرب اليمنية، حيث تعترف بالحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، ولكنها لا تدين جماعة أنصار الله الحوثية، وعلى صعيد متصل يؤكد دبلوماسيو الدولة الروسية دعمهم لليمن الموحد، ولكن لا مشكلة لديهم في لقاء المناصرين للانفصال من الجنوب، وعلى الجانب الآخر ترفض موسكو اتهامات السعودية لإيران بتسليحها لجماعة الحوثي، دون أن يؤثر ذلك في مساعيها لكسب ود شيوخ الخليج في الوقت نفسه، وترسيخ الشراكات الاقتصادية والدفاعية مع السعودية والإمارات حليفة السعودية الأولى في حرب اليمن **(ناجي، 2020م)**.

وترغب روسيا في الانخراط في الملف اليمني؛ باعتبار اليمن منطقة نفوذ استراتيجية، وهذا يتضح من خلال تصريحات المسؤولين الروس، حيث صرح مدير القسم الإفريقي في وزارة الخارجية الروسية " أنه بإمكان روسيا ودول الغرب التعاون بشكل فاعل في حل الأزمة اليمنية، وأن حجم التناقضات بين روسيا والغرب أقل في الملف اليمني" **(ساحلي،2020م)**.

لقد كان اليمن أحد أولويات موسكو في الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة، فمنذ 1962م أرسل الاتحاد السوفيتي مستشارين عسكريين ومعدات إلى اليمن بدعوة من جمهورية مصر العربية التي ساندت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، وتوسع هذا الوجود بعد عام 1968م عندما حضرت روسيا في جنوب اليمن، وبالتحديد عندما سمح لروسيا بإنشاء قاعدة بحرية روسية في سقطرى، كذلك فإن روسيا ترى في استقرار الخليج العربي أهمية بالغة لمصالحها في المنطقة، وإن اليمن تلعب دوراً في خطة روسيا للأمن الجماعي في تلك المنطقة. بل إن النزاع الإقليمي بين إيران والسعودية يستلزم وجودها المستمر في المنطقة لحل المشكلات العالمية المؤثرة في مصالحها فيها، وبما أن معظم الدول الكبرى تمتلك قواعد عسكرية قرب مضيق باب المندب على الجانب الآخر من اليمن في القرن الافريقي (كالصين وأمريكا وفرنسا وتركيا وبريطانيا) وبما أنّ موسكو لم تتمكن من الحصول على قاعدة عسكرية في القرن الافريقي، فإن اليمن تبدو في نظر روسيا منطقة استراتيجية للروس في حال إذا تمكنوا من الحصول على تلك القاعدة، وبالتالي تلحق روسيا بالقوى الغربية التي سبقتها.

وتنطلق روسيا في سياستها نحو الجمهورية اليمنية عامة ومضيق باب المندب على وجه الخصوص من منطلقات غايتها تحقيق الأهداف الآتية **(كيطان، 2021م)**:

1. السيطرة على خطوط الملاحة البحرية في البحر الاحمر عند مدخله مضيق باب المندب ومخرجه في قناة السويس.
2. تقويض المصالح الأمريكية وتقليص دورها في المضيق وجزر البحر الأحمر.
3. نشر نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة، من خلال زيادة ثقة الدول التي تشهد نزاعات مثل اليمن في الاعتماد على روسيا في تقديم الدعم في أي وقت من الأوقات.

إن المساعدات التي تقدمها روسيا لإيران لا سيما في التكنولوجيا العسكرية من تصنيع الصواريخ البالستية والطيران المسيّر، يؤكد وقوفها إلى جانب إيران بوصفها فاعلاً إقليمياً يتولى رعاية مصالح الوكيل والموكل على مستوى الشرق الأوسط عامة والخليج والبحر الأحمر خاصة.

ويمكن القول: إن هناك لاعبين دوليين إلى جانب أمريكا وروسيا لهما أطماع دولية في اليمن كبريطانيا التي تعد ثاني دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية تصديراً للأسلحة إلى السعودية والإمارات، وكذلك فرنسا التي ارتفعت مبيعاتها من الأسلحة في الشرق الأوسط. وعلى وفق ما أشارت إليه منظمة العفو الدولية عام 2015م في تقريرها حول ترخيص فرنسا لمبيعاتها للسعودية التي تجاوزت 16 مليار يورو أسلحة، وحوالي 900 مليون يورو تجهيزات عسكرية، تؤكد وقوف هذه الدول إلى جانب الفاعلين الإقليميين في المنطقة (السعودية والإمارات) **(محمود، 2020م)**.

مما سبق يتضح أن الحرب في اليمن ليست يمنية يمنية، بل حرب إقليمية دولية، ذات دوافع سياسية وحمولات طائفية دينية مذهبية، جرى فيها توطين المصالح وتنفيذ الأجندات؛ لتحقيق أهداف وغايات القوى والدول المنخرطة والمشاركة فيها **(جار الله، 2020م).**

أسباب الأطماع السعودية والإماراتية ووسائل المواجهة

مما لا شك فيه بأن كل دولة من دول العالم تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق مطامعها الخارجية، وأن أي إتفاق خارجي لها في أي مكان في العالم ترتجي منه مردوداً اقتصادياً أو سياسياً أو – على الأقل– إنسانياً قيمياً، فعلى سبيل المثال عندما أبرمت الصين اتفاقاً مع جيبوتي لتوسيع ميناء جيبوتي الذي بلغت نفقاته ملايين الدولارات، هدفت منه الصين صد أي مخاطر تعترض ملاحتها في البحر الأحمر. وعندما اتجهت دول الخليج إلى الاستثمارات الاقتصادية الخليجية في منطقة البحر الأحمر وجزره والقرن الأفريقي، كان الهدف هو تأمين أمنها القومي والغذائي، وهذه أطماع وطموحات مشروعة في التعاملات الدولية الحالية .

أسباب الأطماع السعودية و الإماراتية

لقد لخص وزير الخارجية الأمريكي السابق (هنري كسينجر) الوضع في البحر الأحمر ومحيطه بأن الصراع الإقليمي الدائر بين إيران من جهة والسعودية من جهة أخرى أتاح للدول العربية ميزة تمثلت في التحكم في البحر الأحمر عبر إقامة قاعدتين عسكريتين، الأولى للسعودية في جيبوتي والثانية للإمارات في إرتيريا، لتتوسع أبو ظبي بعدها في إقامة القواعد العسكرية على امتداد ضفتي البحر الأحمر**(نون بوست، 2017م).**

لذا كان لزاماً علينا بحث تلك الأسباب الكامنة لكل منهماعلى حدة، سواء كانت أسباباً اقتصادية أم سياسية، حتى نضع النقاط على الحروف وتشخّص تلك الأسباب بجلاء ليتم مواجهتها، وذلك على النحو الآتي:

الأسباب الاقتصادية

لقد أكَّدَت العديد من البحوث بأن الصراعات الإقليمية في العالم هي صراعات يحتل فيها الاقتصاد أهم أسبابها، ويتمثل المنبع الأساسي لصراع القوى الإقليمية في اليمن على مدى العشرة الأعوام السابقة في المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، لذا كان علينا بحث تلك الأسباب والدوافع الاقتصادية لكل من السعودية والإمارات وذلك كما يأتي:

الأسباب الاقتصادية للمملكة العربية السعودية: ترى السعودية نفسها أنها قوة إقليمية تسعى لأن يكون لها منافذ على البحار المفتوحة في الجنوب، بعيدًا عن تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز أمام صادراتها من النفط، ولذا فإن الرياض ترى في المحافظات الشرقية من الجمهورية اليمنية (الجوف، ومأرب، وشبوة، وحضرموت، والمهرة) مناطق نفوذ وأمن قومي لها، وإن كانت المهرة أكبر أهمية في نظرها؛ فهي بحاجة ماسة إلى ميناء نفطي لها هناك.

وبناء على ذلك يمكن إيجاز أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع المملكة العربية السعودية إلى تحقيق أطماع لها في اليمن في الآتي **(مطهر، 2022م):**

1. إيجاد منفذ لها على بحر العرب لتصدير نفطها عبره، بما يجنبها المرور عبر مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران.

2. بسط سيطرتها على المناطق الجنوبية اليمنية؛ لتطال مضيق باب المندب ومحيطه الحيوي، بما يكفل لها ممارسه دور حماية وتوسع يواكب تعزيز مصالحها النفطية والتجارية.

3. ترسيخ اتفاقية الحدود الموقعة مع اليمن الذي بموجبه استقطعت محافظات بأكملها كجيزان ونجران وعسير، وجزء كبير من محافظتي الجوف وحضرموت "بما فيها خراخير، والوديعة، وشرورة التي تؤكد الوثائق التاريخية بأنها جزء من حضرموت، ومنها الوثيقة التي وقعت عليها السعودية والدولة الكثيرية وسلطنة عمان وبريطانيا" وهي مناطق تزخر بالوفرة النفطية فيها، والمستثمرة حالياً من المملكة العربية السعودية.

4. إبقاء اليمن حديقةً خلفيةً للمملكة العربية السعودية، وذلك باستمرار الأسواق اليمنية مفتوحة أمام المنتجات السعودية، حيث إن الصادرات التجارية السعودية إلى اليمن تعود على الخزينة السعودية بملايين الدولارات، وإبقاء اليمن في وضعه الحالي من عدم التصنيع لاحتياجاته الضرورية من المواد الغذائية عامل مشجع للسعودية في استمرار الوضع على ما هو عليه.

الأسباب الاقتصادية للإمارات: تحتل جزيرة سقطرى أهم أولويات الأسباب الاقتصادية لصانع القرار الإماراتي؛ فهي أكبر جزيرة عربية فمساحتها تقدر ب(3594كم2) وطول ساحلها(300 كم متر)، وتحتوي هذه الجزيرة ثروات اقتصادية متنوعة ومنفردة في بعض منتجاتها، ومخزونات نفطية مكتشفة وغزيرة ، إضافة إلى الأسباب الآتية:

1. احتكار بيع النفط لليمن: لقد عملت الإمارات على توقيع عقد اتفاقية بين إحدى شركاتها وبين شركة النفط اليمنية فرع عدن في نوفمبر 2016، تمنحها هذه الاتفاقية احتكار واردات النفط، والأمر ذاته في حضرموت حيث أعلن محافظها الموالي لـ (أبو ظبي) أحمد بن بريك في ابريل 2017 عن مشروع مصفاة نفطية، وعزم السلطة المحلية على استيراد النفط من شركة "بلص فروت" **(بن بريك، 2017م)**.

2. احتكار قطاع الإنترنت والاتصالات: لقد مورست ضغوط متزايدة على حكومة الشرعية من قبل الإمارات للحصول على ترخيص تشغيل شركتي هاتف نقال وإنترنت واحتكارها، لكن فشلها في ذلك دفعها لافتتاح تلك الشركة في جزيرة سقطرى التي لازالت تعمل بها حتى الآن **(العربي، 2017م)**.

3. المطارات والموانئ: تسيطر الإمارات رسمياً على مطارات: عدن، والريان، وسيئون عبر القوات الموالية لها، تمنع هبوط أي طائرة فيها بدون تصريح رسمي من (أبو مبارك المزروعي) المسؤول الإماراتي، كما تحتكر الإمارات رحلات الطيران الى جزيرة سقطرى، وتسيطر على ميناء عدن على الرغم من رفض الحكومة اليمنية منح شركة موانئ دبي العالمية تلك السيطرة، كما أنها تسيطر على موانئ المكلا والمخا، وكذلك الموانئ النفطية كميناء الشحر بحضرموت وبلحاف بشبوة، حيث تخضع جميعها لنفوذ كامل من القوات الإماراتية إلى جانب ميناء النشمة النفطي في مديرية رضوم شبوة.

وتدير موانئ دبي العالمية (78 محطة) بحرية موزعة على(6قارات)، وقد احتل ميناء جبل علي المرتبة التاسعة عالمياً، وفق قائمة " لويدز" لأكبر الموانئ في العالم، وذلك بعد أن بلغت طاقته الاستيعابية نحو(195 مليون حاوية)، ويضم الميناء(180) خطاً ملاحياً مرتبطاً مع(140) ميناء حول العالم **(العربي، 2019م)**.

4. قطاع النفط والغاز: قامت أبو ظبي بعملية عسكرية في محافظة شبوه في عام 2017م، تهدف لتأمين أنابيب النفط والغاز في المحافظة التي تعد من أكبر المحافظات اليمنية إنتاجاً للغاز والاستحواذ عليها، لصالح شركة

"دوف" الإماراتية التي كانت تتمتع بحق امتياز إنتاج النفط لقطاع 53 في حضرموت. إلى جانب سيطرة القوات الإمارتية على منشأة بلحاف الغازية وعرقلة تصدير الغاز الطبيعي منها لصالح الحكومة اليمنية، حيث إنها ترى أن في سيطرتها على ميناء بلحاف النفطي بشبوة بوابة لمنافسة إيران وقطر في سوق الغاز الطبيعي **(الطويل، 2021م)**.

5. ضمان استمرار الميزة التنافسية للاقتصاد الإماراتي إقليمياً، وحرصاً منها على المحافظة على مكاسبها الاقتصادية في الجمهورية اليمنية عملت على تحقيق الآتي:

أ. اشترطت أن أي حل سياسي في اليمن يجب أن يضمن بقاء قاعدتها العسكرية في المخاء.

ب. حولت ميناء المخاء الاستراتيجي إلى ميناء عسكري، وجعلته منطقة عسكرية تمتد إلى ذوباب ومنعت السكان من العودة إلى منازلهم.

ج. أقامت في جزيرة سقطرى مستوطنة إماراتية إلى جانب قاعدة عسكرية لها.

د. حرصت على الحضور بقوة عند منفذ باب المندب الذي يُعد عصب التجارة الدولية وذلك من خلال وجودها في جزيرة ميون.

الأسباب السياسية

مما لاشك فيه أن لكل دولة في سياستها الخارجية بواعث سياسية تسعى لتحقيقها وترجمتها على أرض الواقع، بما يحفظ لها استقلالها وتحرير قرارها السيادي، وعليه فإن كل دولة من الدول الإقليمية الفاعلة تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق أطماعها، مبررة ذلك السلوك بأسباب سياسية أو اقتصادية أو أمنية. لذا يمكن إيضاح الأسباب السياسية للسلوك السعودي والإماراتي في اليمن على النحو الآتي:

الأسباب السياسية السعودية

1. إقصاء حركة أنصار الله من الحكم أو المشاركة فيه؛ لأنها ترى في الحركة تمرداً مذهبياً لا يهدف إلى الحصول على السلطة بقدر ما يهدف الى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، لصالح أطراف خارجية تعمل على إيجاد موطئ قدم لها في اليمن والمنطقة، لاعتبارات جيواسترتيجية وعقائدية.

2. إدراك المملكة العربية السعودية أهمية اليمن الجيواستراتيجية وأن أمن اليمن جزء من أمنها الوطني بل وأمن مجلس التعاون الخليجي عموماً.

3. حماية الممرات الدولية والملاحة فيها لا سيما ممر باب المندب؛ لما يتمتع به من أهمية أمنية وعسكرية واقتصادية كبيرة لدول المنطقة والعالم، وأن استيلاء أنصار الله عليه سيكلف دول الخليج والعالم أجمع تبعات كارثية.

4. صد التمدد الإيراني في المنطقة وكبح جماحه، لاسيما بعد نجاح الاتفاق النووي خمسة + واحد الذي يؤرق المملكة ودول الخليج عامة **(الحكيم وغزيل، 2018م)**، لاسيما بعد ما باتت إيران قادرة على النفاذ إلى الساحة اليمنية بعد وصول أنصار الله إلى السلطة، وبعد إرسال إيران لغواصات تابعة للجيش الإيراني في البحر الأحمر.

5. العمل على إيجاد قاعدة من المصالح المشتركة مع القوى الكبرى في العالم (أمريكا والاتحاد الأوروبي والصين) وفي الوقت نفسه إيجاد مظلة أوسع للتعاون بين أصحاب المصلحة من الشركاء الإقليميين والدوليين في ضمان أمن المنطقة.

6. التخلص من مصدر التهديد الرئيس لها من الجمهورية اليمنية والمتمثل في الجيش اليمني ولجانه الشعبية، لذا كانت مسألة تفكيك الجيش والقضاء على مدخلاته التسليحية المؤثرة كالصواريخ البالستية وصواريخ الدفاع الجوي وطيرانه المسير يمثل المسألة الأكبر تحدياً أمامها، والعقبة الأبرز في إمكانية نجاحها في تحقيق مخططاتها وحلمها في اليمن.

7. رعاية المملكة العربية السعودية لمشروع فدرلة اليمن "وفقاً لمشروع الأقاليم الستة" الذي أنتجته غرف مؤتمر الحوار الوطني المغلقة حتى تتفرد بإقليم حضرموت والوصول إلى شواطئ بحر العرب **(مطهر، 2022م)**.

الأسباب السياسية الإماراتية: تمتلك الإمارات وجوداً عسكرياً تابعاً لها في شرق أفريقيا وتحديداً في أرتيريا وجمهورية أرض الصومال، بافتتاح (أبو ظبي) قاعدة عسكرية لها في عصب بأرتيريا عام 2015م، وبدئها العمل في قاعدة بربرة في جمهورية الصومال عام 2017م، ولذا رأت أنه من الضرورة تعزيز ذلك الوجود واستكماله بسيطرتها على السواحل والموانئ اليمنية، فالوجود العسكري الإماراتي في اليمن سيتكامل مع القواعد العسكرية التي بنتها في المنطقة، وستتمكن أبو ظبي من تقوية نفوذها في جنوب البحر الأحمر ومنطقة باب المندب وبحر العرب، مما سيكسبها أهمية دولية تجاه خط الملاحة الدولية الذي بات وجود الإمارات فيه قوياً، بدءاً من جزيرة سقطرى ومروراً بجزيرة ميون وحتى أرتيريا **(الطويل،2021م)**. كذلك فإن هذا النفوذ السياسي والعسكري في جنوب اليمن وسواحلها الغربية سيمنحها تفوقاً على القوى التي تنافسها حول منطقة جنوب البحر الأحمر وشرق أفريقيا، وعلى وجه الخصوص السعودية وإيران.

إن صانع القرار الإماراتي يرى في وجوده العسكري في الجزر والسواحل اليمنية بما فيها سقطرى والمكلا وعدن والمخاء والحديدة، تعزيزاً لمكانة الإمارات في المنطقة والعالم، وضمان لها في تحالف وثيق وجيد مع القوى الدولية، وأنه قد يسند إليها دوراً مهماً في حماية المصالح الاقتصادية، من خلال المشاركة في تأمين طرق التجارة والنفط في هذا الممر الدولي المهم.

لقد اتجهت الإمارات بالعمليات العسكرية نحو محافظات أبين وحضرموت وشبوة ، رافعة راية القضاء على جيوب القاعدة والتنظيمات المتشددة في تلك المناطق، إلا أن الدوافع الحقيقية هي التسويق لنفسها والدعاية الإعلامية لدورها المحوري في محاربة الإرهاب في اليمن، وإثبات جدارتها للقيام بهذا الدور أمام الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الغربية.

وبناءً على ما سبق يمكن تلخيص أهم الأهداف السياسية الإماراتية في الآتي **(مركزيمان، 2018م)**:

1. ضمان استمرار النفوذ الإماراتي على باب المندب (الممر المائي الاستراتيجي) في ظل تنسيق وضوء أخضر أمريكي.

2. مواجهة ما يسمى بالنفوذ الإيراني، ومنع تحول اليمن إلى قاعدة خلفية لإيران تهدد أمن الإمارات ونفوذها في باب المندب.

3. ضمان عدم وجود دور مستقبلي مؤثر لحزب الإصلاح الممثل لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن.
4. دعم الانفصاليين في الجنوب اليمني لأهداف اقتصادية أبرزها إدارة الموانئ، كون بقاء اليمن موحداً يهدد نفوذها في الجنوب ويضر بمصالحها.

وسائل الجمهورية اليمنية في مواجهة تلك الأطماع

إن كل دولة من دول العالم تتجه في سياستها الخارجية والداخلية إلى تأمين وسلامة أراضيها ورعاياها من خلال إتباع سبل ومناهج متعددة ترعى بها مصالحها. بل إنها تعمل على تجنيد إمكاناتها المادية والمعنوية كافة لتحقيق ذلك الهدف الأسمى، المتمثل في استقلالها واستقرارها وازدهارها بتأمين مصالحها الحيوية في هذا العالم. وتأتي على رأس تلك الوسائل الوسائل السياسية والاقتصادية، وكذلك الوسائل العسكرية التي تكون غايتها على الأقل تحقيق الردع لكل الدول الطامعة فيها، فكلما كانت القوة العسكرية للدولة على مستوى متطور، حَسِبَ لها الأعداء ألف حساب، والعكس فإن ضعف هذه القوة يجعل الطامعين فيها أكثر شهوانية لتنفيذ مطامعهم فيها.

الوسائل السياسية والاقتصادية

1. تعزيز الوحدة اليمنية وبسط سيطرة الدولة على جميع رقعتها الجغرافية، والاهتمام أكثر ببسط سيادتها على موانئها وجزرها كافة، والعمل على توفير كل الإمكانيات اللازمة لبسط تلك السيادة بما يحقق تأمين الملاحة الدولية في كل من البحر العربي وجنوب البحر الأحمر، وجذب الاستثمارات الاقتصادية في تلك المرافق.
2. بناء اقتصاد وطني قوي بعيد عن قيود التبعية، وذلك من خلال الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي لتوفير حد الاكتفاء الذاتي من الغذاء .
3. استثمار مصادر الثروة الطبيعية بما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية والتكامل الاقتصادي لعموم محافظات الجمهورية، وجذب الاستثمارات العالمية لا سيما في مجال الطاقة؛ نظراً لما تكتنزه اليمن من ثروات نفطية وغازية ومعدنية هائلة.
4. تعزيز الاستقلال السياسي لليمن، واتباع سياسة خارجية مستقلة.
5. استغلال الموقع الاستراتيجي بما يحقق المصالح والأهداف العليا لليمن، وذلك بإقامة المناطق الحرة، والأسواق الدولية، وتشجيع الاستثمار السياحي في الجزر اليمنية التي في البحر الأحمر والبحر العربي، وتشجيع توطين الأسر اليمنية فيها.
6. الاهتمام بالمغترب اليمني في كل أنحاء العالم، ومعالجة مشاكله في الداخل والخارج ودعوة رؤوس الأموال اليمنية المستثمرة لأموالها في الخارج لاستثمارها في الداخل اليمني، وتقديم كل التسهيلات اللازمة لإنشاء مشاريعهم الإنتاجية.
7. التنسيق مع جمهورية مصر العربية في تأمين الملاحة في البحر الأحمر، باعتبار أن تهديد الملاحة فيه يضر بدرجة أولى مصر ثم اليمن؛ فمصر تملك قناة السويس، ويبلغ طول سواحلها على البحر الأحمر 1850كم، ولها مردودات اقتصادية هائلة من هذين المصدرين، والعمل كذلك على عودة إرتيريا إلى مهدها الأصيل وعروبتها التي تنكرت لها بحكمها الشمولي الحالي، حتى يكون البحر الأحمر عربياً خالصاً **(الحمداني، 2020م)**.

8. إنشاء جهة حكومية مختصة برعاية الجزر اليمنية وحل كل الإشكاليات المعيقة لتشجيع التوطين السكاني فيها، وإنشاء مشاريع اقتصادية وسياحية **(أبو الوفاء، 1989م)**. فاليمن لديها جزر غاية في الأهمية من حيث الموقع، ومن حيث الثروات التي تحتويها، ومن أهم تلك الجزر: جزيرة سقطرى، وجزيرة ميون، وجزيرة كمران، وجزر زقر، وجزر حنيش الصغرى والكبرى.

9. تحريم التواصل الحزبي والنقابي مع الدول الأجنبية إلا عن طريق وزارة الخارجية اليمنية؛ لما للبعد الخارجي من تأثير على الداخل اليمني، ولما يتبع ذلك التواصل من عمالة تجعل تلك القوى الداخلية رهينة لمن يمولها، وخير دليل على ذلك تواصل المجلس الانتقالي والمؤتمر مع الإمارات، والإصلاح مع تركيا وقطر وهكذا **(دراسات الخليج، 2019م)**.

الوسائل العسكرية

1. تجميع الأسلحة المتوسطة والثقيلة بأنواعها المختلفة من جميع القوى الخارجة عن وزارتي الدفاع والداخلية (اللجان الشعبية، والأحزمة الأمنية، وقوات العمالقة، وحراس الجمهورية، وقوات النخبة)، ووضعها تحت إدارة وزارتي الدفاع والداخلية وإشرافهما، والعمل على ترقيم أفرادها ودمجهم ضمن قوى الدفاع والداخلية، وإعادة انتشارهم على كل التراب اليمني، وإعادة تأهيلهم التأهيل المعنوي الذي يجعل كل فرد منهم ولائه لله ثم الوطن والوحدة لا رابع لها؛ لأنه لا يمكن مواجهة الأطماع الإقليمية في اليمن بجيش متعدد الولاء، لديه انفصام في الهوية.

2. رفع القدرة العسكرية للجمهورية اليمنية، وذلك بتطوير الصواريخ الباليستية قصيرة المدى، وكذلك الطائرات بدون طيار التي دخلت الخدمة في الجيش اليمني في يناير 2019م، صواريخ أرض جو (S.A.Ms) والصواريخ المضادة للسفن، وغيرها من الأسلحة الحديثة التي بها يتم الردع للقريب والبعيد على حد سواء **(ساحلي، 2020م)**.

3. تحصين جزيرة سقطرى بإنشاء قاعدة عسكرية عملاقة فيها؛ نظراً لما تتميز به الجزيرة من موقع استراتيجي مهم جعلها مطمعاً لجميع القوى الدولية الفاعلة في الماضي والحاضر، فالجزيرة تمتلك أهمية بحرية حيوية وهي ذات أهمية كبيرة في الاستراتيجية الدولية والإقليمية، بوصفها نقطة عبور رئيسة لناقلات النفط والصادرات الصناعية الصينية إلى أوروبا والغرب عموماً، وممر ترانزيت من بلدان الجوار عبر الخليج العربي، مروراً بالبحر العربي وخليج عدن وكونها أكبر جزر الوطن العربي **(بامطرف، 2006م)**.

4. رد المظالم وإقامة العدل، وتعويض متضرري الحرب من السلك المدني والعسكري كافة، وصرف كل مستحقاتهم المالية، وإشاعة روح التسامح في أوساط المجتمع، والعناية الكاملة بأسر الشهداء من كل الأطراف، حتى تسد كل ذرائع التدخل الخارجي في الشأن اليمني.

5. الدعم الكامل والمفتوح لكل من القوات البحرية وخفر السواحل؛ لأن سلم اليمن وحربه واستقرار وزعزعة أمنه لن يأتي الا من البحر، وعليه ونظراً للموقع الجيو استراتيجي للجمهورية اليمنية، فإن جميع الأطماع الإقليمية والدولية في اليمن سببها موقعها الاستراتيجي في المقام الأول، لذا يجب تحصين ذلك الموقع بقوات رادعه لكل من تسول له نفسه المساس بأمن هذا البلد من كل اللاعبين الإقليميين والدوليين.

النتائج: صحة الفرضية الأولى التي اعتمدت عليها هذه الدراسة في أن موقع اليمن الاستراتيجي سبب رئيس في أطماع الطامعين في الجمهورية اليمنية، حيث أثبتت هذه الدراسة ما يأتي:

1. نظراً لموقع اليمن الاستراتيجي تسعى كل من السعودية والإمارات الى السيطرة عليه، من خلال تمكين حلفائهم أو من خلال تدخلاتهم المباشرة.

2. أدى الصراع السعودي الإيراني إلى إضعاف النسيج الاجتماعي اليمني، إذ دخلت الطائفية والمناطقية لأول مرة في تاريخ الصراع الداخلي اليمني، وأثر ذلك الصراع في وضع الاقتصاد اليمني، وجعل اليمن يعيش أسوأ الأوضاع الاقتصادية حيث انخفض الإنتاج المحلي وتسبَب في ارتفاع الأسعار.

3. كان للصراع الداخلي اليمني دور في نفوذ الصراعات الإقليمية إلى الداخل اليمني، وتناميه فيه وجعل اليمن ساحة لتصفية تلك الصراعات، مما انعكس على المواطن اليمني، وعلى اليمن وبناه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

4. طول السواحل اليمنية أعطاها أهمية جيوبولتيكية عالمية جعلتها تشرف وتطل على العديد من الجزر الواقعة على طريق الملاحة الدولية، كما أن طبيعة تلك الجزر وارتفاع جبالها تعد عامل جذب للقوى الإقليمية والدولية من أجل استخدامها نقاطاً لمراقبة السفن القادمة والمغادرة لمضيق باب المندب، وكذلك مراقبة الملاحة الدولية في البحر الأحمر والبحر العربي.

التوصيات

1. تحصين كل المنافذ اليمنية البرية والبحرية والجوية بقوى عسكرية وأمنية ولاؤها الأول لله ثم للوطن، وعدم تأجير الموانئ اليمنية أو الجزر لأي قوى أجنبية مهما كان مردود ذلك اقتصادياً، فالتجارب السابقة أثبتت أن تأجير الموانئ نال من سيادة البلد واستقلاله.

2. إعادة اللحمة اليمنية إلى ما كانت عليه عام 1990م، وإشاعة روح التسامح والتصالح بين أفراد المجتمع كافة، ومحاربة الطائفية والمناطقية، وإنعاش الاقتصاد اليمني بما يضمن القضاء على كل أنواع البطالة التي كانت سبباً في تجنيد القوى الإقليمية لآلاف الشباب مرتزقةً لصالحهم.

3. معالجة الملفات العالقة لكل أبناء الشعب اليمني شمالاً وجنوباً، وجبر الضرر أينما وجد بما يكفل الحفاظ على الوحدة اليمنية التي تعد أسمى أهداف الثورة اليمنية، وبما يضمن صد قوى العدوان الإقليمية والدولية الطامعة في تقسيمه.

4. الاستغلال الأمثل لكل الموارد الاقتصادية للبلاد (تعدينية وزراعية)، وكذلك الاستغلال الأمثل للجزر اليمنية؛ كون جزيرتا ميون وسقطرى لو استثمرتا اقتصادياً لفاقت إيراداتهما ما تحصله جمهورية مصر من قناة السويس.

المراجع

أبو الوفاء، أحمد، (1989م)، **الأوضاع القانونية لجزر البحر الأحمر**، الملف العالمي، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

أبوزيد، أحمد، (2018م)، **العلاقات اليمنية الخليجية**، الاخوة الأعداء، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.

الحكيم، بلال، (2018م)، **الأسباب الحقيقية للعدوان السعودي الأمريكي على اليمن**، صنعاء.

الحمداني، قحطان، (2020م)، واقع ومستقبل الصراعات الدولية والإقليمية في البحر الأحمر، **مجلة العلوم السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية.

الحميري، أمل، (2015م)، أهمية موقع اليمن، **مجلة الثوابت**، العدد 81، صنعاء.

الدهان، ناجي، (2010م)، القرصنة البحرية وتأثيراتها على الأمن القومي اليمني، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية، متوفرة على الرابط www.yemen-nic-ine

السياغي، سامي، (2018م)، الصراع الإقليمي والحرب على اليمن، مقومات الأدوار وفاعليتها، **مجلة مقاربات سياسية**، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية اليمن، العدد الرابع، صنعاء.

الشاعري، وردة، (2019م)، تسويات الأزمة اليمنية ومؤتمر السويد، **مجلة دراسات عربية**، العدد 14، مركز الحضارات والدراسات، القاهرة، مصر.

الشرفي، محمد، (2020م)،الحرب على اليمن وتأثيرها على مستقبل الوحدة اليمنية، **مجلة تهامة**، العدد الثاني عشر.

العزي، حسين، (2017م)، مضيق باب المندب، تحديات استعمارية جديدة، **مجلة مقاربات سياسية**، العدد3، السنة الثالثة، صنعاء.

الطويل، ناصر، وآخرون، (2021م)، **لعبة الامارات في اليمن**، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، اليمن.

المحطوري، عبدالسلام، (2012م)، **المسارات التاريخية للتدخلات الإقليمية والدولية في اليمن الخلفية والآفاق**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، ط1، بيروت، لبنان.

بامطرف، عوض، (2006م)، **استراتيجيات التنمية في الجزر اليمنية الهيئة العامة لتطوير الجزر اليمنية**، صنعاء.

بهاء الدين، شيماء، (2019م)، التحالف السعودي الاماراتي في اليمن، من الاتفاق الى الاختلاف، **مجلة قضايا ونظرات**، العدد 16، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، القاهرة، مصر.

جار الله، عائق، (2020م)، بوصلة الصراع في اليمن، دراسة لأهم أهداف التحولات السياسية، **مجلة قضايا سياسية**، كلية العلوم السياسية، العدد 63، السنة الثانية عشر ، جامعة النهرين، العراق.

جعشان، صالح، (2012م)، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990-2010)، دراسة سياسية **رسالة ماجستير**، الدنمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، عمان، الأردن.

حلقة نقاش تحت عنوان الخليج ومستقبل الدولة اليمنية الذي أقامته جامعة قطر كلية الأداب والعلوم، **مركز دراسات الخليج**، 12 سبتمبر 2019م.

ساحلي، مبروك، (2020م)، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد122.

صالح، هادي، (2016م)،**عاصفة الحزم**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

عبد الله، عبدالمنعم، (2000م)، أثر التقاطعات الإقليمية والدولية على أمن البحر الأحمر، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد20، الخرطوم.

عزبل، سليمان، (2021م)، الأزمة اليمنية ومستقبل الملاحة الدولية في مضيق باب المندب، جامعة الأنبار، **مجلة كلية العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد39.

غريب، سلطان، (2020م)، الأزمة اليمنية، دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق إدارتها ومساراتها المستقبلية، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

كيطان، وسام،(2021م)، الأهمية الجيوبوليتكية لجزر حنيش وتأثيرها على أمن الملاحة الدولية، **مجلة الآداب**، جامعة ديالي، العدد 139، العراق.

محمد، إياد، (2020م)، البحر الأحمر في الاستراتيجية الأمريكية، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة العراقية، العدد 17.

مطهر، حسين، (2022م)، مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، صراع الوجود والنفوذ **مجلة جامعة عمران**، العدد2.

أبعاد نفوذ السعودية والامارات في اليمن، المرتكزات والحصاد، متوافر على الرابط -https://abaadstudies.org 23.pdf

احتكارات بالقوة ممارسة إماراتية للسيطرة على القطاعات الحيوية في اليمن، 13/سبتمبر/2017، العربي الجديد، على الرابط/https://goog/YCBIR5

ناجي، أحمد، هل من صراع اماراتي سعودي، تقرير نشره مركز كارتيغي للشرق الأوسط في أغسطس 2019م على موقعه في الإنترنت، على الرابط https://carnegie-mec.org/diwan/79708

القواعد البحرية وسياق الهيمنة على البحر الأحمر. طموح إيراني أيضاً، نون بوست، على الرابط https://www.noonpost-com/content/19097

محمود، بهاء، أوروبا في حرب اليمن، شحنات السلاح ثم المساعدات، البيت الخليجي للدراسات، على الرابط https://Gulthouse.org.post.2218

الموسوعة السياسية متوافر على الرابط https://www.political-encycbpedia-org

نايتس، مايكل، التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، تقييد الدعم العملياتي في اليمن، الجزء الأول، معهد واشنطن، على الرابط https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view.u.s-saudi-security-cooperation-part-1-conditioning-arms-sales-to-bulid-lev

ناجي، مصطفى، اليمن في خريطة المصالح الروسية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية على الرابط https://sanaaconter.orglerpublicatitions.alt

محافظ حضرموت أحمد بن بريك يعلن عن مشروع مصفاة نفطية في حضرموت، ونيه السلطة المحلية استيراد النفط من الامارات، يمنات، على الرابط https://287490/04/yemenat-net/2017

مخاطر الوجود الإماراتي في جنوب شبه الجزيرة العربية على اليمن والإقليم، مركز يمان، مايو 2018، متاح على الرابط https://almarahpost.com/news111961#xsafNBRSm8

العربي، يوسف، 100 مليون حاوية طاقة موانئ دبي العالمية بحلول 2020، صحيفة الاتحاد 16/فبراير/2019م متوفر على الرابط https://www.elitthad.ae./articel/10159/2019-100-2020